

ومحبه وخبره من غالب قوت الحمل للزوجة من  
 بر او شعير او تمر او عطا او غيرها لانه من  
 المعاشرة بالمعروف المأمور بها وتياسا على العفة  
 والكفارة وتعبير به هنا وفيما يأتي بالمعنى  
 من تعبيره بالبلد فان **اختلف** غالب قوت الحمل  
 او قوته ولا غالب **فلا يقد** به اي بالزوج يجب  
 ولا عبرة باقتياتة اقل منه من هذا او بخلافه  
**المد مائة واحد وسبعون درهما وثلاثة**  
**اسباع درهم** كما قاله النووي خلافا للرافعي  
 في قوله انه مائة وثلاثة وسبعون درهما  
 ثلث درهم واختلافهما في ذلك مبني على اختلافهما  
 في مقدار رطل بغداد وتعدم بيان في باب زكاة  
 الثامن **وعليه دفع حب** سليم ان كان واجبه لانه  
 الكل نفعا كما في الكفارة فلا يكتفي غيره كدقيق و  
 خمير ومسوس لعدم صلاحيته لكل ما يصلح للحب  
 فلو طلبت غير الحب لم يلزمه ولو بذل غيره لم  
 يلزمه قوله **وعليه طحنه وخبزه وان**  
 اعتادتما بنفسها للحاجة اليها وفارق ذلك نظيره  
 في الكفارة بان الزوجة في حبسه وذكر العجن من  
 زيادته **ولها اعتياض** عن ذلك بنحو دراهم و  
 دنانير وثياب لانه اعتياض عن طعام مستقر

في الدمنة لعين كالاعتياض عن طعام مخصص  
 تلف سوا كان الاعتياض من الزوج ام من غيره بنا  
 على ما مر من جواز بيع الدين لغيره من عليه هذا  
**ان لم يكن** الاعتياض **ربا** كبر عن شعير فان كان  
 كخبز بر او دقيمه عن بر لم يجز وهذا اولى من  
 قوله الاخيرا او دقيمه المحتاج اليه تقييده بكونه  
 من الجنس وظاهره انه لا يجوز الاعتياض عن النفقة  
 المستقلة **وتستقط نفقتها باكلها عنده** برضاها  
**كالعادة وهي رشيدة** او غير رشيدة وقد  
**اذن وليها** في اكلها عنده لاكتفا الزوجات به في  
 الاعصار وجريان الناس عليه فيها فان كانت غير  
 رشيدة واكلت بغير اذن وليها لم تستط نفقتها  
 بذلك والزوج منقطع وخالف البلقي في ما فتى  
 بسقوطها به وعلى الاول نال الاذرع والظاهر ان  
 ذلك في الحره اما الامه اذا اوجبت نفقتها فيشبهه ان  
 المعتبر رضي السيد المطلقة تصرفه بذلك دون  
 رضاها بالحره المحجورة وتعبير به بعضه اعرض  
 الاصل بعبه **ويجب لها عليه ادم غلب الحمل وان لم**  
**تأكله كزيت وسمن وتمر** وخل اذا لا يتم العيش به  
**ويجوز الواجب بان يصول** فيجب في كل فصل ما  
 يناسبه **ويجب لها عليه لحم يليق** به جنسا وبيارا

المعنى المطلق النقص

فقد وجب لها عليه ادم غلب الحمل الا ان  
 بالبيع ولو غلب الزنا او غيرها فليس  
 الاوقات وحبس ولما لا يتاخر به والواجب  
 فلا يصح والموت عند الادم ما حدث  
 به العادة من ان الفداكه ان كانت  
 تزيد على الادم يجب مع الادم فكذا  
 ما اعتيد من الكهك والنقل  
 والسك في الصيد الصغير والحمل  
 في ليلة رشفه من الحبوب وقابض  
 فتم عائلته من الحبوب